الوثيقة CWG-SFP-1/7-A

30 أغسطس 2021

الأصل: بالإنكليزية

مساهمة من الأمانة

تطورات الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الرقمية والتعاون

ملخص

تعرض هذه الوثيقة تطورات الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الرقمية والتعاون للنظر فيها من أجل إعداد الخطتين الاستراتيجية والمالية للاتحاد للفترة 2024-2027.

الإجراء المطلوب

يرجى من فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية **الإحاطة علماً** بهذه الوثيقة **والنظر فيها** من أجل وضع الإطار الاستراتيجي للاتحاد للفترة 2024-2027.

تطورات الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الرقمية والتعاون

بعض الأمثلة على الاستراتيجيات ذات الصلة بالخطتين الاستراتيجية والمالية للاتحاد

الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية – سبتمبر 2021

تطورات الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الرقمية والتعاون للنظر فيها

أ عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)

ب أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية بشأن التكنولوجيات الرقمية التي يشارك فيها الاتحاد

ج خارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي

د نظام الأمم المتحدة الإنمائي (التقييم القطري الموحد)

ه استجابة الأمم المتحدة لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) (مستقبل العمل، التحول الرقمي، اللجنة الإدارية رفيعة المستوى)

ز أحدث قرارات الأمم المتحدة وإعلانها بشأن التكنولوجيات الرقمية

عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات

الجدول الزمني لعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات

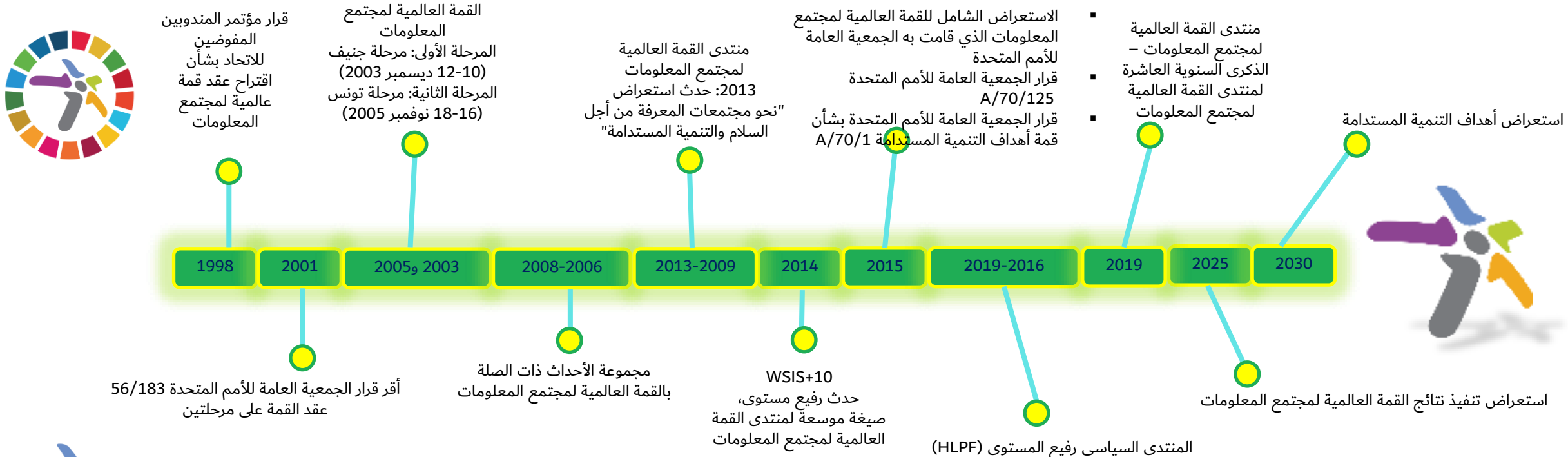

يُعقد كل عام

2017: 12-16 يونيو
2018: 21-25 مايو
2019: 8-12 أبريل
2020: 22 يونيو - الأسبوع الأخير (7-10 سبتمبر)
2021: يناير فصاعداً - الأسبوع الأخير (17-21 مايو)
2022: مارس فصاعداً - الأسبوع الأخير 30 مايو - 3 يونيو

أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية بشأن التكنولوجيات الرقمية

مسارات العمل/الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الرقمية

- لجنة العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- آلية تسهيل التكنولوجيا (TFM) (منتدى العمل والتكنولوجيا والابتكار، التوصيل في 2030)
- منتدى إدارة الإنترنت
- منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات
- مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً
- الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
- استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الجديدة: https://www.un.org/en/newtechnologies/
- مركز الأمم المتحدة المشترك للفضاء السيبراني من جانب فريق العمل غير الرسمي التابع للأمم المتحدة والمعني بالمسائل السيبرانية تحت رعاية اللجنة التنفيذية للأمين العام للأمم المتحدة
- استراتيجية بيانات الأمم المتحدة
- جيل بلا حدود
- منتدى Generation Equalityوتحالف العمل في مجال التكنولوجيا والابتكار (يشارك الاتحاد في إدارته)
- مبادرة الأمم المتحدة "UN Global Pulse"
- فريق العمل المشترك بين الوكالات بشأن الذكاء الاصطناعي التابع للجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرنامج (يشارك الاتحاد في القيادة مع اليونسكو)
- لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة
- الشبكات وأفرقة العمل المواضيعية المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة
- هيئات التنسيق الإقليمية التجريبية التي تستفيد من برنامج متطوعي الأمم المتحدة
- الفريق المشترك بين الوكالات (IATT) المعني بالعمل التحليلي بشأن العلوم والتكنولوجيات الناشئة وأهداف التنمية المستدامة (SDG)

- يقوم الاتحاد بالتعاون والمشاركة والتفاعل في مسارات عمل الأمم المتحدة وأنشطتها بهدف تقوية أوجه التآزر وتعزيز المزيد من التعاون وتبادل المعلومات والمعارف بغية تنفيذ المهام البرنامجية والتشغيلية والإدارية على نحوٍ أكثر تماسكاً وتنسيقاً، وضمان تعزيز أولوياته وإبرازها في الأعمالً والنواتج ووضع جداول الأعمال ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

- وعلى مدى السنوات الأخيرة، أثمرت هذه الجهود بإعطاء أولوية أكبر للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة (انظر تقارير مجلس الاتحاد بشأن التعاون مع منظومة الأمم المتحدة)، فضلاً عن قيادة الاتحاد بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات..

بعض الدروس المستفادة

- يتمثل التحدي الشامل/الدروس المستفادة في أن **التكنولوجيا الرقمية موجودة في كل مكان في الأمم المتحدة حالياً**، مما يجعل الأمر أكثر إلحاحاً بالنسبة للاتحاد لتحديد ما يفعله وما لا يريد القيام به وبأي مستوى من المشاركة، ولجعل قيمته المضافة كشريك لكيانات الأمم المتحدة الأخرى أكثر وضوحاً ومعروفة جيداً.
- هناك مخاطر من زيادة المنافسة وعدم الكفاءة والهدر الناجم عن الازدواجية وانعدام قابلية التشغيل البيني، ومخاطر تشتت جهود الاتحاد، ولكن هناك أيضاً فرص هائلة للنهوض بولايات الاتحاد من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي يمكن أن تصل إلى جيوب أعمق للحصول على مصادر تمويل جديدة وأكبر على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.
- من الأمثلة على مشهد الأمم المتحدة المتغير بشأن التكنولوجيا الرقمية، *على سبيل المثال لا الحصر*: أولويات واستراتيجيات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القضايا الرقمية والسيبرانية، وقرارات الأمم المتحدة الجديدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الإحالات المرجعية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قرارات الأمم المتحدة الأخرى، والاستراتيجيات والمبادرات الرقمية الجديدة لكيانات الأمم المتحدة من أجل تحولها الرقمي، بل وأيضاً من أجل برامجها، وحتى المواضيع الرقمية لمؤتمرات الأمم المتحدة والأيام الدولية.

- ✓ ومن المتوقع استمرار مشاركة الاتحاد، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ لا يمكن لأي كيان واحد من كيانات الأمم المتحدة تحريك مسار التحول الرقمي.
- ✓ العمل الجماعي هو أساس خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي.
- ✓ هيكل الاتحاد وعضويته المتنوعة (التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين) أمران أساسيان في توفير أشكال مبتكرة من منظور المجتمع وحلوله بأكملها.
- ✓ على الرغم من وجود العديد من الفرص المتاحة لإقامة الشراكات والتعاون، هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للإجراءات والنتائج الملموسة لتعظيم الأثر.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة

خارطة الطريق من أجل التعاون الرقمي

خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي (يونيو 2020) هي مجموعة من الإجراءات التي يوصى بها المجتمع الدولي للمساعدة في ضمان توصيل جميع الأشخاص واحترامهم وحمايتهم في العصر الرقمي.

التوصيل

يجب أن نحقق إمكانية الاتصال العالمي والآمن والشامل للجميع وبأسعار معقولة بالإنترنت لجميع الناس بحلول عام 2030. ويتسم التغلب على الفجوة الرقمية بالأهمية الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاحترام

حقوق الإنسان موجودة داخل الشبكة مثلما هي موجودة خارجها ويتعين أن تكون في مركز التكنولوجيا الرقمية. ويتسم وضع حقوق الإنسان والإرادة الإنسانية في مركز كل شيء بالأهمية البالغة في الفضاء الرقمي.

الحماية

يجب علينا التخفيف من الأضرار على الإنترنت والتهديدات المتزايدة في مجال الأمن الرقمي، وخاصة بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفاً بيننا.

تحقيق الاتصال الإلكتروني العالمي بأسعار معقولة بحلول عام 2030

يجب أن تتوافر للجميع إمكانية الوصول إلى الإنترنت.

تعزيز المنافع العامة الرقمية لخلق عالم أكثر إنصافاً

يجب رعاية ودعم المصادر العامة والمفتوحة على الإنترنت.

ضمان تعميم التكنولوجيا الرقمية على الجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً

تحتاج الفئات التي تعاني من نقص في الخدمات إلى وصول متكافئ إلى الأدوات الرقمية لتسريع التقدم في التنمية.

تعزيز بناء القدرات الرقمية

هناك حاجة إلى تطوير المهارات والتدريب في جميع أنحاء العالم.

ضمان حماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي

تنطبق حقوق الإنسان على الإنترنت وخارجها على السواء.

دعم التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي القائم

على مبادئ الثقة وحقوق الإنسان والسلامة والاستدامة وتعزيز السلام.

تعزيز الثقة والأمن الرقميين

الدعوة إلى حوار عالمي من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

بناء هيكل أكثر فعالية للتعاون الرقمي

جعل الإدارة الرقمية أولوية والتركيز على نهج المنظمة.

تركز قيادة الاتحاد على دورها كمناصرين مشاركين

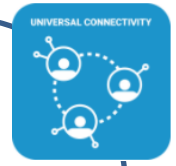

التوصيلية العالمية

i) وضع خط أساس للتوصيلية الرقمية التي يحتاجها الأفراد للنفاذ إلى الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى تعريف "القدرة على تحمل التكاليف".

ii) عقد اجتماع لفريق خبراء من المستثمرين وخبراء التمويل للنظر في استحداث منصة مالية ونماذج استثمارية.

iii) تعزيز النماذج التحويلية لتسريع التوصيلية مثل مبادرة Giga

iv) تعزيز تهيئة بيئات تنظيمية تمكينية لمقدمي خدمات الإنترنت الأصغر حجماً.

v) تسريع المناقشات بشأن التوصيلية كجزء من التأهب لحالات الطوارئ والاستجابات والمساعدة.

يحدد الاتحاد أيضاً الطيف المنسق للتكنولوجيات الناشئة ويضع المعايير الدولية ذات الصلة وذلك لتحقيق القدرة على تحمل التكاليف.

بناء القدرات العالمية

i) رسم خرائط مبادرات تنمية القدرات الرقمية القائمة (قاعدة بيانات ذاتية الخدمة على الإنترنت تضم أكثر من 100 مورد)

ii) بدء تنفيذ شبكة واسعة من أصحاب المصلحة المتعددين (MSN) لتعزيز وتنسيق مبادرات تنمية القدرات الرقمية العالمية (وظيفة مركز تبادل المعلومات لمطابقة العرض والطلب)

iii) إطلاق "مرفق مشترك لتنمية القدرات الرقمية" بقيادة الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نهج شامل وهادف لتعزيز القدرات الرقمية على المستوى القطري)، 19 مايو 2021.

أطلق الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا منصة www.digital-capacity.org تتضمن العمل الجاري بشأن تنفيذ الإجراءات الرئيسية.

11

التعاون الرقمي في إعلان الأمم المتحدة بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

"**سنحسن التعاون الرقمي** [...] إن تشكيل رؤية مشتركة بشأن التعاون الرقمي والمستقبل الرقمي الذي يظهر الإمكانات الكاملة للاستخدام المفيد للتكنولوجيا ومعالجة الثقة والأمن الرقميين، يجب أن يظل أولوية لأن عالمنا يعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على الأدوات الرقمية من أجل تحقيق التوصيلية والازدهار الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر منصة لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة في هذه المداولات."

"خطتنا المشتركة" لأمين عام الأمم المتحدة (سبتمبر 2021)

- يصدر الأمين العام للأمم المتحدة، بتكليف من الجمعية العامة في دورتها لعام 2020، تقريراً جديداً عن "خطتنا المشتركة" يضم توصيات للاستجابة للتحديات المستقبلية والحالية في سبتمبر 2021.
- ستستند "خطتنا المشتركة" إلى الالتزامات الاثني عشر الواردة في إعلان الأمم المتحدة في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون الرقمي.

منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

التقييم القطري الموحد للأمم المتحدة

التقييم القطري الموحد (CCA)

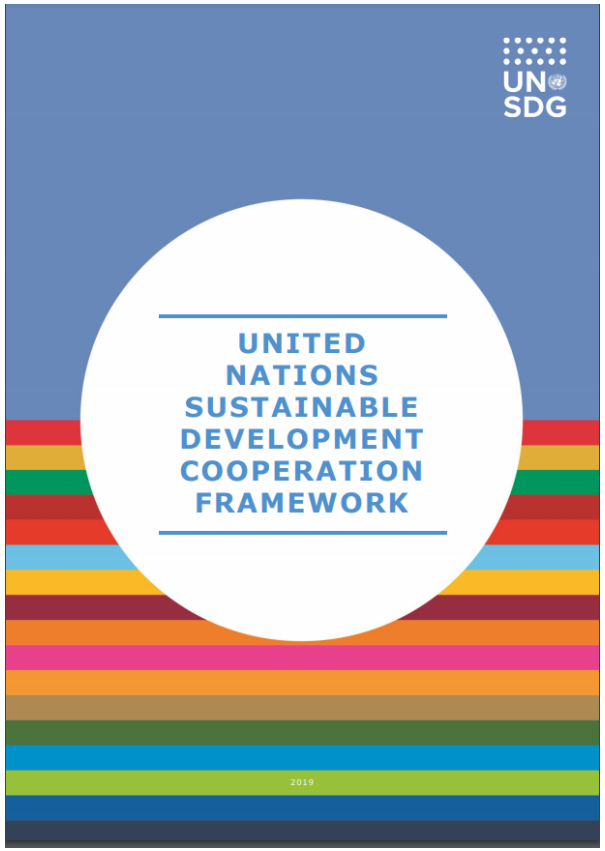

- تتطلب خطة 2030 تغييرات جريئة في نظام الأمم المتحدة الإنمائي (UNDS) لظهور **جيل جديد من الأفرقة القطرية (UNCT)** التي تركز على إطار استراتيجي للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ويقودها **منسق مقيم محايد ومستقل ومخول (UNRC)**.
- يمثل إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام العرض الجماعي لنظام الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البلدان في معالجة الأولويات والفجوات الرئيسية المشمولة بأهداف التنمية المستدامة (SDG)، وهو بمثابة أداة أساسية للمساءلة بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة المضيفة لتحقيق نتائج إنمائية مملوكة جماعياً.
- وفقاً لإطار التعاون، تمثل **التقييمات القطرية الموحدة (CCA)** عمليات التقييم والتحليل المستقلة والمحايدة والجماعية لمنظومة الأمم المتحدة لحالة بلد ما من أجل استخدامه الداخلي في وضع إطار التعاون.
- تبحث هذه التقييمات التقدم المحرز والفجوات والفرص والعقبات أمام التزام بلد ما بتحقيق خطة 2030، وقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على النحو المبين في المبادئ التوجيهية لإطار التعاون.

عناصر التقييم القُطري الموحد

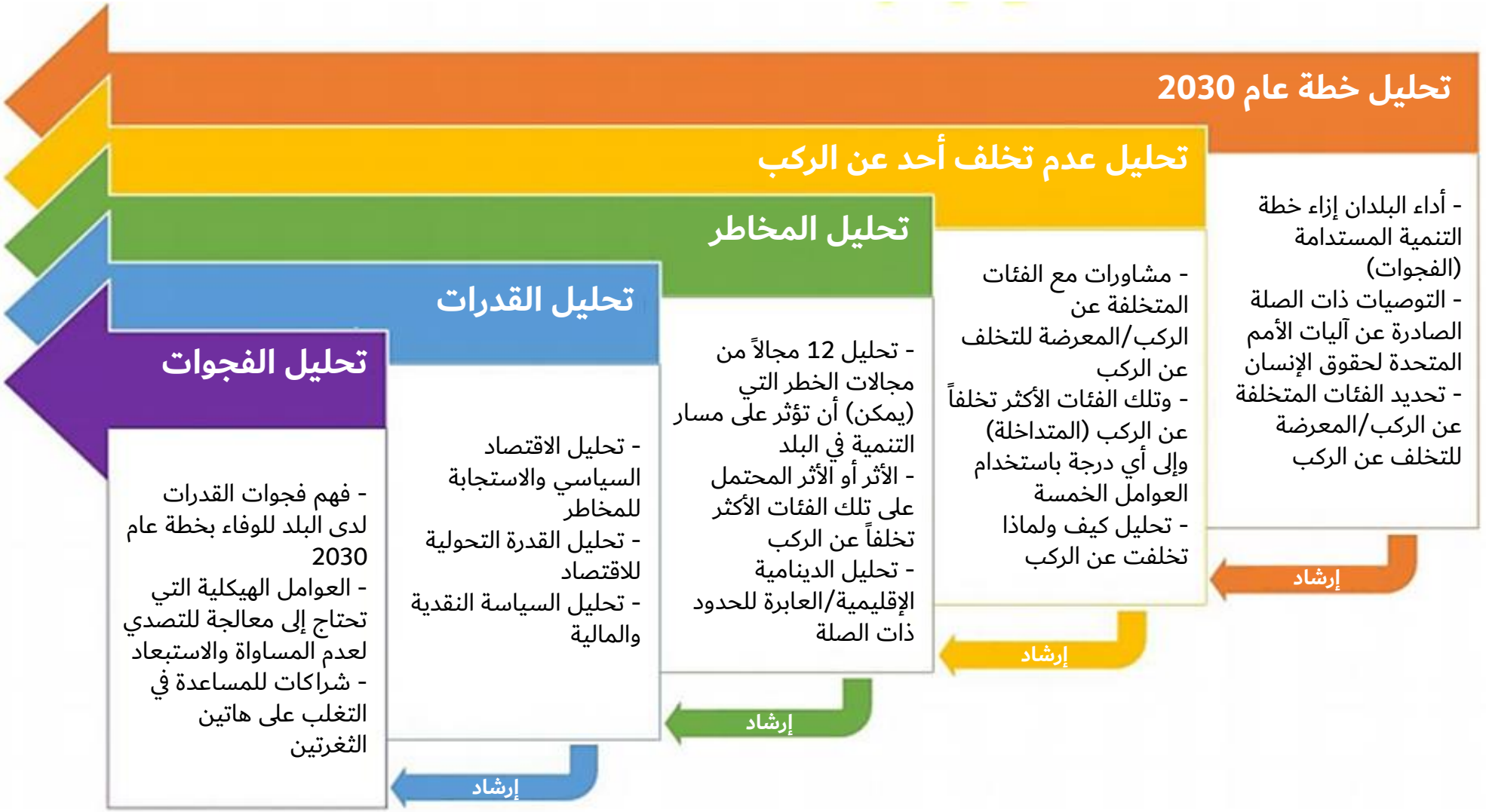

التكنولوجيات الرقمية في التقييم القطري الموحد/ نظام الأمم المتحدة الإنمائي

- يركز دعم نظام الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز أنماط النمو التي تحسن توزيع الدخل وتزيد من التنويع الاقتصادي **وتستفيد استفادة كاملة من التكنولوجيات والابتكارات الرقمية المناسبة. ويشمل تكنولوجيات** وأنماط سلوك **جديدة** تحافظ على نمو منخفض الكربون والموارد ومتسم بكفاءة استهلاك الطاقة.
- وعلى وجه التحديد ينبغي أن تدعم أنظمة الرصد والموارد والأنشطة المشتركة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، والتخطيط الجماعي والاستثمار في خدمات وتكنولوجيات المراقبة، تعزيز نظام البيانات والمعلومات الوطنية.
- وكما أبرز قرار الأمم المتحدة الأخير (A/75/75/233)، "يمكن أن تكون التكنولوجيات الرقمية عاملاً تمكينياً رئيسياً للتنمية المستدامة، [...] وإطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". ويطلب القرار من نظام الأمم المتحدة الإنمائي **الاستفادة من الحلول التكنولوجية الرقمية واستخدامها بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام.**

التكنولوجيات الرقمية في التقييم القطري الموحد/ نظام الأمم المتحدة الإنمائي

- مع التركيز على تحليل متكامل لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، يمكن للتقييم القطري الموحد/نظام الأمم المتحدة الإنمائي أن يشكل خط الأساس لرسم خريطة أفضل لاحتياجات التكنولوجيا أو التنمية الرقمية في البلد من منظورات مختلفة، مثل توصيلية النطاق العريض، والشمول الرقمي، واحتياجات تنمية القدرات، والإدارة، والقضايا المتعلقة بالسياسات، وما إلى ذلك.
- يمكن أن يشير التقييم القطري الموحد/نظام الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاحتياجات والفجوات والتحديات الحاسمة أمام تطوير العمل المشترك الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التكنولوجيات الرقمية مثلاً، وربما دور الشركاء الآخرين في التنمية الوطنية و/أو الدولية، لدعم الحكومة المضيفة والتعاون معها.
- تشمل مساهمات الاتحاد حالياً في التقييم القطري الموحد/نظام الأمم المتحدة الإنمائي توفير البيانات والخبرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض *منها* تقييم التوصيلية للبلدان والمناطق، والمواصفات القطرية للتنمية الرقمية.

تأثير جائحة كوفيد في منظومة الأمم المتحدة

استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19

مستقبل العمل - خلفية

تقدم "استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل العمل" (CEB/2019/1/Add.2) التي وضعت من خلال اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج (HLCP) تحت قيادة منظمة العمل الدولية (ILO)، **نهجاً على نطاق** المنظومة لمساعدة الدول الأعضاء **في معالجة التغييرات في طبيعة العمل** بطريقة تسهم في تحقيق خطة 2030 **وتخفف من المخاطر وتحقق الفرص الناتجة عن التكنولوجيات الجديدة** والاتجاهات الديموغرافية والبيئية والاقتصادية الضخمة التحويلية

المبادئ الشاملة

توفر هذه المبادئ الأساس الذي تقوم عليه التزامات القيادة العليا وينبغي دمجها في تفعيلها.

1. **الاستفادة من التكنولوجيا** لتمكين أساليب عمل جديدة وأكثر كفاءة
2. **اعتناق روح "أمم متحدة واحدة"** حقاً تتجاوز كل منظمة وتولي الأسبقية الأولى بالفعل للأهداف المشتركة.
3. **أن نكون مدركين بيئياً** لكيفية عملنا وتصرفنا لضمان الحد الأدنى من الأثار البيئية الممكنة في كل ما نقوم به

المبدأ الأول:

الاستفادة من التكنولوجيا

الاستفادة من التكنولوجيا لتمكين أساليب عمل جديدة وأكثر كفاءة.

تشكل التكنولوجيات الرقمية عالمنا وتواصل تحويل طريقة توصيلنا وتواصلنا وتعاوننا. ويشجع كبار القادة التواصل المفتوح من خلال تمكين تقاسم البيانات القوية بشفافية حيثما تدعو الحاجة إليها وتوصيل الناس والمهارات بطرق جديدة ومبتكرة. وإن تجديد طريقة عملنا بحاجة إلى تطورات ثقافية وسلوكية وتكنولوجيات لجعل هذا العصر الجديد من التعاون خارج الحدود التنظيمية واقعاً ملموساً. وتتطلب هذه التغيرات تفكيراً منهجياً وعقليات مرنة حيث يشجَّع بنشاط تبادل المعلومات وسلطة اتخاذ القرار لتمكين الأفرقة من التصرف بسرعة وإتاحة فرص تعلم منصفة للموظفين كي لا يتخلف أحد عن الركب.

مستقبل العمل – تأثير جائحة كوفيد في منظومة الأمم المتحدة

إسهامات من التقرير المؤقت لفريق المهام التابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة:

- حافظت الأمم المتحدة على استمرارية العمل طوال فترة الجائحة وساعدت عدداً كبيراً من البلدان على التكيف مع آثار أزمة جائحة كوفيد والتخفيف من حدتها.
- أطلقت جائحة كوفيد-19 شرارة تجربة اجتماعية واسعة النطاق: حيث بدأت غالبية القوى العاملة في الأمم المتحدة العمل عن بُعد. ولا تملك الأمم المتحدة حتى الآن القدرة على دعم جميع الموظفين لمواصلة تقديم المعدات المناسبة، والسياسات المناسبة، **والنفاذ الكافي إلى الإنترنت وعرض النطاق، والتدابير القوية لأمن الفضاء السيبراني والبيانات**، ودعم أماكن العمل المريحة، وما إلى ذلك.
- اضطر بعض الموظفين إلى تجهيز منازلهم بأنظمة الطاقة وحزم الإنترنت باهظة التكلفة والشبكات الافتراضية الخاصة لتمكينهم من التواصل بشكل آمن وأداء مهام أخرى عبر الإنترنت. وفي بعض المواقع، فالإنترنت هو بكل بساطة غير متاح أو غير متاح بأسعار معقولة. **وينبغي إنشاء فريق مخصص للنظر في التوصيلية في جميع أنحاء العالم ومعرفة ما إذا كانت هناك فرص للتعاون بين الوكالات والشركات والدول الأعضاء.**
- أحد مفاتيح العمل بفعالية عن بعد أثناء أزمة جائحة كوفيد-19 هو الاستخدام واسع النطاق لمنصة Microsoft Teams وأدوات التعاون الأخرى. **والمطلوب هو منصة عالمية للتعاون على مستوى المنظومة تربط بين الأشخاص والمهارات والمشاريع عبر منظومة الأمم المتحدة، مما يمكّن من أن تصبح الأمم المتحدة نظاماً مرناً يتسم بالتعاون والتعلم المستمر في صميمه مع إطلاق العنان للإمكانات الجماعية لأفرادها.**
- يجب أن يكون تعزيز **البراعة الرقمية** داخل المنظمة أولوية لتحقيق النجاح، ومواكبة عالم يخضع للتحول الرقمي. وهذا يتطلب من المنظمات وموظفيها تبني التكنولوجيات الجديدة وتعظيم التعلم والتدريب الشخصي.

قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها الأخيرة

القرارات والإعلانات الأخيرة بشأن التكنولوجيات الرقمية

- القرار A/RES/75/316 بشأن تأثير التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أغسطس 2021)
- القرار E/RES/2021/28 بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (يوليو 2021)
- القرار E/RES/2021/29 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (يوليو 2021)
- E/2021/L.26 – E/HLPF/2021/L.2 الإعلان الوزاري للجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 والمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2021 بشأن التنمية المستدامة بخصوص "التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19 الذي يعزز الاقتصاد، والأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة" (يوليو 2021)
- القرار A/RES/75/202 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة (ديسمبر 2020)

النقاط المستخلصة الرئيسية

- أدت عمليات التكيف مع جائحة كوفيد-19 إلى تسريع الرقمنة، مما سمح للموصولين رقمياً بالازدهار بينما تفاقمت بشدة أوجه عدم المساواة التي يواجهها غير الموصولين رقمياً.
- الفجوة الرقمية هي الوجه الجديد لعدم المساواة في عصر جائحة كوفيد-19. وتتجلى بشكل خاص في المناطق الريفية والحضرية وعلى أساس اللغة ونوع الجنس وفي أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS).
- والأفراد الأكثر فقراً وضعفاً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، والذين هم الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، هم أيضاً الأكثر تأخراً من حيث النفاذ إلى التكنولوجيات الرقمية.
- عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب يعني عدم ترك أي شخص غير موصول بالإنترنت. تحتاج المجتمعات إلى أدوات للتكيف والازدهار في مواجهة هذه التغيرات الهيكلية الجارية الآن.
- يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوة الرقمية بحلول عام 2030، لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 بأكملها.
- سيتطلب سد الفجوة تعاون المجتمع بأسره، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات.
- تهيئة بيئات تنظيمية تمكينية ونماذج تمويل مبتكرة للاستثمار في توصيلية وأجهزة وتطبيقات رقمية ميسورة التكلفة ورفع مستوى المهارات الرقمية والتعليم الرقميين وتمكين الناس في كل مكان من خلال الشبكات المجتمعية والمحتوى المحلي.
- يجب معالجة الآثار السلبية للرقمنة بما فيها المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والجريمة السيبرانية وانتشار التطرف العنيف والإرهاب والاعتداء والتحرش عبر الإنترنت – ولا سيما استهداف النساء والأطفال – مع العمل في الوقت نفسه على سد الفجوة الرقمية العالمية. وسيتطلب ذلك مشاركة أكبر من البلدان في الإدارة الرقمية العالمية.

- ضرورة تعزيز الإدارة الرقمية العالمية والتمويل والاستثمار.
- هناك حاجة إلى زيادة التعاون من أجل بناء القدرات للسماح لجميع البلدان بالاستفادة من الرقمنة والتجارة الإلكترونية.
- التعاون الرقمي والتوصيلية أمران حاسمان بالنسبة للتعافي العالمي المراعي للبيئة من جائحة كوفيد-19 ولا سيما من خلال المزيد من أنظمة البيانات والمراقبة البيئية.
- يجب أن تكون الرقمنة المراعية للبيئة، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة، جزءاً لا يتجزأ من كل خطة انتعاش وطنية. ويمكن إيجاد 230 مليون فرصة عمل في إفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030، ولكن ذلك سيتطلب التغلب على التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتدريب والمهارات وبناء القدرات.
- يمكن أن تساعد التكنولوجيا الرقمية في التخفيف من حدة تغير المناخ ومنع الكوارث - ولكن إذا استمرت الفجوة الرقمية فإنها ستزيد من إضعاف قدرة المواطنين على التكيف مع آثار تغير المناخ.
- يجب أن تصبح البنية التحتية الرقمية فعالة بيئياً قدر الإمكان. ويجب معالجة استهلاك الطاقة الرقمية على الصعيد العالمي، بما في ذلك بالنسبة لمراكز البيانات، والمخلفات الإلكترونية العالمية، إلى جانب جميع الآثار البيئية السلبية في كل نقطة على طول سلسلة التوريد الرقمية.
- إن النفاذ المنصف إلى التكنولوجيات الناشئة القائمة على التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والجيل الخامس (5G)، وإنترنت الأشياء (IoT)، والحوسبة الكمومية، والروبوتات، والتكنولوجيا الحيوية، سيتيح للمجتمع الدولي جني فوائد الرقمنة والتكيف مع مستقبل العمل.
- واستمرار الفجوة الرقمية، دون إمكانية النفاذ إلى هذه التكنولوجيات على نطاق واسع، ينطوي على خطر تفاقم التصدعات، مما يؤدي إلى اضطراب اقتصادي ستكون له عواقب على تعدد الأطراف.
- الحاجة إلى بناء أوجه التآزر عبر منظومة الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة مع تسليط الضوء على كيفية دعم الرقمنة لخطة عام 2030، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ.

التوصيات ذات الصلة

عند وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2024-2027، يجوز أن يأخذ فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية في الاعتبار ما يلي:

- العمل على نطاق الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الرقمية وكيف يمكن لاستراتيجيات الاتحاد أن تتدخل لسد الفجوات واستغلال الفرص التي يتيحها ذلك
- أن الرقمنة أصبحت واحدة من أهم الأولويات في منظومة الأمم المتحدة، مما ينشئ مسارات متوازية محتملة مع ولايات الاتحاد في المجال التقني (مثل التوصية العالمية) مع إتاحة الفرص في الوقت نفسه لتعزيز دور الاتحاد كرائد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

(مثلاً في سياق العنصر التالي الذي قدمه فريق المهام للجنة الإدارية رفيعة المستوى للنظر فيه والاسترشاد به)

يمكن للجنة الإدارية رفيعة المستوى أن تشجع تنفيذ حلول تكنولوجية عبر نظام الأمم المتحدة، بما يتناسب مع كل منظمة تابعة للأمم المتحدة: إنشاء **فريق مخصص للنظر في التوصيلية في جميع أرجاء العالم** لتقييم الفرص المتاحة لكيانات الأمم المتحدة والشركات والدول الأعضاء؛ وتشجيع الكيانات على اختبار وتقييم **أدوات التعاون** الجديدة؛ واستكشاف سبل التعاون وتجميع الموارد لتعزيز **البراعة الرقمية والدعم عن بُعد في بيئة سيبرانية آمنة**.

- الحاجة إلى نهج "الاتحاد الواحد" الذي يوضح جلياً نقاط القوة والخدمات والمنتجات والمبادرات التي يمكن أن يقدمها الاتحاد وأهميتها والقيمة المضافة التي يجلبها الاتحاد مع هذه الخدمات.
- مواصلة تعزيز وبناء أوجه التآزر عبر منظومة الأمم المتحدة، من خلال المبادرات المشتركة التي تعزز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات تمكينية لدعم خطة عام 2030، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ.
- ضرورة تعزيز الروابط بين الاتحاد والأمم المتحدة (بما في ذلك المكاتب الإقليمية للاتحاد وفريق الأمم المتحدة القطري)، للتعبير بشكل أدق عن الدور الحاسم الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لدعم البلدان في معالجة الأولويات والفجوات الرئيسية التي تشملها أهداف التنمية المستدامة